النقد النحوي عند العلوي (ت٧٤٩هـ) في كتابه الحاصر لفوائد مقدمة طاهر- المبنيات من الأسماء- أنموذجًا.

الأستاذ الدكتور: محمود فوزي عبدالله الكُبَيسي.
Mahmood.alkubaisy@gmail.com
الباحث: بشير منعم لطيف.
bashir199812@aliraqia.edu.iq
الجامعة العراقية / كلية الآداب

Grammatical criticism by Al-Alawi (d. 749 AH) in his book Al-Hasir li-Fawa'id Muqaddimah Tahir - Buildings from Nouns - as a Model

Professor Dr. Mahmoud Fawzi Abdullah Al-Kubaisi.
Researcher: Bashir Munim Latif.
Al-Iraqia University / College of

المستخلص

تناولت الدِّراسة ظاهرة النقد النحوي التي تُرَكِّز على التحليل والمناقشة العلمية للنحويين في تناولهم لقضايا النحو الجزئية والكلية, و قد عرضنا قضية النقد النحوي عند الإمام العلوي المتوفَّى سنة (٧٤٩هـ) في كتابه الحاصر لفوائد مقدمة طاهر – كتاب مقدمة ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)ـ في مسائل مختارة من باب المبنيات, فقد غلب عليه الطابع النقدي في عرضه للمسائل النحوية , ويظهر ذلك جليًا من خلال تعامله مع آراء النحاة على اختلاف مذاهبهم من بصريين و كوفيين و بغداديين و إلى ما غير ذلك من المذاهب الأُخرى, وله مؤاخذات يصعب حصرها, وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب في دراسة هذه الظاهرة, إذ إنّه يُوفر للباحث القدرة على تتبع مواقف العلوي النقدية كما وردت في كتابه المعني بالدراسة, ثم تحليلها؛ للكشف عن رؤيته الخاصة, والأُسُس التي اعتمدها في إصدار أحكامهِ النقدية على من سبقه من النحاة, فضلًا عن بيان مدى دقته في إصدار تلك الاحكام.

الكلمات المفتاحية: " العلوي, النقد النحوي, مقدمة طاهر, المبنيات من الأسماء"

Abstract

The study dealt with the phenomenon of grammatical criticism, which focuses on the analysis and scientific discussion of grammarians in their treatment of partial and comprehensive grammatical issues. We presented the issue of grammatical criticism in the view of Imam Al-Alawi, who died in the year (749 AH) in his book, Al-Hasser Li Fawaid Muqaddimah Tahir - the book Muqaddimah Ibn Babshadh (d. 469 AH) - in selected issues from the chapter of structures. The critical nature prevailed in his dealings with the opinions of grammarians, and this appears clearly through his dealings with the opinions of grammarians of different schools of thought, from Basrans, Kufans, Baghdadis, and other schools of thought. He has objections that are difficult to enumerate. This study adopted the descriptive analytical method as the most appropriate in studying this phenomenon, as it provides the researcher with the ability to track Al-Alawi's critical positions as they appear in his book concerned with the study, and then analyze them. To reveal his own vision and the foundations on which he relied in issuing his critical judgments on the grammarians who preceded him, as well as to demonstrate the extent of his accuracy in issuing those judgments.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على النبي الأمين, إمام الأولين والآخرين, المبعوث رحمة للعالمين, محمد بن عبد الله, وعلى آله وأصحابه ومن والاه.

وبعد.. فإنّ النقد النحوي يُعد جزءًا لا يتجزأ من اهتمام العرب بلغتهم, فهو يُظهِر مدى تقديرهم للغتهم وحرصهم على صونها, والحفاظ عليها ؛لبيان قيمتها ومكانتها, لذا وقعت دراستي على مؤلَّف عالم نحوي جليل هو الإمام يحيى بن حمزة العلوي ت(٧٤٩هـ) في كتابه الحاصر لفوائد مقدمة طاهر. وهو شرح على مقدمة ابن بابشاذ , (ت٤٦٩هـ), إذ تطرق العلوي إلى الموضوعات النحوية والصرفية بطريقة يمكن للباحث استيعابها, ومن يُمعِن النظر في هذا الكتاب سيجد فكرًا نقديًا يستدعي الوقوف عنده, ويظهر ذلك جليًا في عرضه للمسائل النحوية, فقد غلب عليه الطابع النقدي في تعامله مع آراء النحاة, وله مواقف وردود يصعب حصرها, ولم يكن ذلك جاريًا على هواه, بل كان يعتمد على أُسُسٍ وضوابطَ معينة في تصويبه أو تخطئته للآراء, معززًا موقفه بدليل نقلي أو عقلي, وقد عمدت في بحثي المتواضع إلى تسليط الضوء على مواقف العلوي النقدية من النحاة في مسائل مختارة من باب المبنيات من الأسماء, واقتضت الدراسة أن تكون على ثلاثة مباحث, تسبقها مقدمة, وتتلوها خاتمة, وقائمة بأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في كتابة بحثي هذا.

أمّا المبحث الأول فقد تناولت فيه ألقاب الاسم المبني, وأمّا الثاني فقد تناولت فيه النقد النحوي في الضمائر, وأمّا الثالث فقد تناولت فيه النقد النحوي في مسائل متفرقة من باب المبنيات.

المبحث الأول: ألقاب الاسم المبني

اللفظ المبني في اصطلاح النحاة عرّفه العلوي بقوله:" لزوم الكلمة طريقًا واحدًا"[١], وهذا المفهوم نجده عند العلماء الذين سبقوه, كابن جني (ت٣٩٢هـ), والذي قال:" وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"[٢] وقال الزمخشري (٥٣٨هـ):" وهو الذي سكونُ آخرِهِ وحركتُه لا بعاملٍ"[٣]. وقال الأنباري (ت٥٧٧هـ):" وأما المبني فهو ضد المعرب، وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه"[٤].

فالنحاة كما هو ظاهر من كلامهم متفقون على أنّ مفهوم البناء هو ثبات أواخر الكلمات من سكون أو حركة من غير تأثير عامل, وعدم تغيرها. إلّا أنّ ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) جاء بتعريفٍ آخر سلط الضوء من خلاله على جانبٍ آخر من البناء , فقال:" المبنيّ: ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركّب, وحكمه أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل"[٥].

" فلم ينظر إلى تغير أواخر الكلمات وثباتها، بل قرر أن هناك كلمات مبنية الأصل، حتى لو اختلفت حركات أواخرها، وهذا يناسب أقوال النحاة من أن هناك كلمات مبنية الأصل، وهي: الحروف، والأفعال، وما شابههما لفظاً ومعنى، وأما غير المركب، فأراد به الكلمات المفردة قبل تركيبها في الجمل"[٦].

وهذا كان محل خلاف بين النحاة, فذهب بعضهم إلى أنّها معربة قبل التركيب, واختاره الزمخشري, وبعضهم يرى أنّها واسطة, ليست معربة ولا مبنية, واختاره ابن عصفور (ت٦٦٩هـ), وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) [٧].

وأمّا سبب تسمية هذه الألفاظ بناءً؛ فقد علل ابن يعش (٦٤٣هـ) ذلك بقوله:" وإنّما سُمي بناءً؛ لأنّه لمّا لزِم ضربًا واحدًا، ولم يتغير تغيُّرَ الإعراب. سُمّي بناءً.

مأخوذٌ من بناء الطين والآجُرِّ؛ لأنّ البناء من الطين والآجرّ لازمٌ موضعَه، لا يزول من مكان إلى غيره. وليس كذلك ما ليس ببناء من نحو الخَيْمة، وبيتِ الشّعْر، فإنّها أشياءُ منقولةٌ من مكان إلى مكان"[٨], وأمّا الأسباب الموجبة للبناء, فلن أذكرها؛ لأنّها ليست موضوع بحثي.

وأمّا ألقابه الذي هو مدار درستنا فمن المعلوم أنّ الحركات والسكون تقع على الاسم المبني كما أنّها وقعت على المعرب, فالضم وقع في مثل قولك :(قبلُ, وبعدُ), والكسر في مثل : (أمسِ, و نزالِ), والفتح في مثل: (أينَ, و كيفَ), والسكون في مثل:(كم, و من), فما وقع من هذه الأمور الأربعة في المعرب سماه النحاة رفعًا, و نصبًا, وجرًا, وجزمًا, وهذهِ الألقاب مُتفقٌ عليها في المعرب, ولا خلاف فيها[٩], وإنمّا الخلاف وقع في المبني, فالبصريون يطلقون على ما وقع في المبني من هذه الأمور الأربعة ضمًا, و فتحًا, و كسرًا, و وقفًا, وقواه العلوي فقال:" وكلام البصريين أقوى؛ لأنّا لما وجدناهم فرقوا بين لقب المعرب, والمبني وجب أن يحصر الفرق بين لقب حركات الإعراب, والبناء"[١٠].

فالعلوي يؤيد البصريين فيما اصطلحوا على الاسم المبني, ويذكر أنّ السبب وراء ذلك هو التفريق بين حركات الإعراب التي تلحق الأسماء المتمكنة, والأفعال المضارعة, و أسماء الفاعلين, وحركات البناء, التي تلحق الأسماء التي أشهبت الحروف, وفعل الماضي, وغيرها من المبنيات, فاستعملوا كل منهما فيما وضع له؛ لكي يُؤَمَّن اللبس, و التقريب على السامع التفريق بينهما[١١].

وقد أشار سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى هذا الأمر في باب مجارى أواخر الكلم من العربية, فقال:" وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ

أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف, ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل"(١٢)

وقال ابن السراج (ت٣١٦هـ):" فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنيًا فإن كان مضمومًا نحو: (منذُ) قيلَ: مضموم ولم يُقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب وإن كان مفتوحًا نحو: (أين) قيل: مفتوح ولم يقل: منصوب، وإن كان مكسورًا نحو: (أمس) و(حذام) قيل: مكسور ولم يقل: مجرور"(١٣),ونجد ذلك أيضًا عند ابن جني في كتابه اللمع(١٤), وقال الأنباري:" فألقاب الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وألقاب البناء: ضم، وفتح، وكسر، ووقف"(١٥).

وأمّا الكوفيون فلا يفرقون بينهما, فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني, وبالعكس, فهذه الألقاب عندهم مشتركة بين المبني, والمعرب(١٦), وقد سار ابن بابشاذ على نهجهم, فلم يحرص على التفريق بينهما, وأطلق ألقابهما عليهما جمعيًا, ومن أمثلة ذلك ما ورد في مقدمته عندما تحدث عن اسم (لا النافية للجنس) المبني, فسماه نصبًا, ولم يُسَمِّه فتحًا, حيث قال:" وأما قولنا: ومنها (لا), وهي تنصب النكرة ما دامت النكرة تليها، وما دام النفي مستغرقًا الجنس مثل: لا إله إلا الله"(١٧).

ولم يرتضِ العلوي ما قاله ابن بابشاذ, و وصفه بأنّه متساهل في إطلاق اللفظ كعادته(١٨), ورد عليه قائلًا:" وكان الصواب أن يقول: وهي تنصب النكرة إذا كانت مضافة أو مشبهة بالمضاف كما أوضحناه الآن، ولكنه تساهل في الإطلاق كعادته في غيره"(١٩). أي أنّ اصطلاح النصب يُطلق على اسم لا المعرب, الذي يكون

مضافًا, أو شبيهًا بالمضاف, وليس على اسمها المبني الذي يكون مفردًا كما جاء في المثال المذكور أعلاه.

المبحث الثاني: الضمائر

١- موضع ضمير الفصل من الإعراب

ضمير الفصل هو أحد الضمائر المنفصلة, واختلف نحاة البصرة والكوفة في المصطلح الذي يُطلق عليه, فالبصريون, ومنهم الخليل (ت١٧٠هـ), وسيبويه[٢٠] يُسمونه فصلًا؛ لأنّه فُصِل به بين كون الاسم الذي بعده نعتًا أو خبرًا,[٢١] فإذا قلت: زيدٌ القائم, فيحتمل في القائم أن يكون خبرًا و أن يكون صفة, وإذا قلت: زيدٌ هو القائم, بطل هذا الاحتمال وخُلِّصَ كونه خبرًا, و الكوفيون يسمونه عمادًا؛ لأنّه يعتمد عليه في الفصل بين كون ما بعده خبرًا وبين كونه نعتًا, فظاهر الأمر أنّ البصريين والكوفيين متفقون في المقصد المعنوي[٢٢], وذهب بعض النحاة كابن الحاجب إلى أنّ مصطلح الكوفيين غير دقيق, وأنّ تسميته فصلًا أولى من تسميته عمادًا؛ لأنّ الشيء يسمى باسم معناه, فلما ثبت أنّ المعنى في هذا الضمير الفصل وجب أن تكون تسميته فصلًا, وهو أولى من تسمية الكوفيين له عمادًا, إذ إنّ البصريين سموه باسم ما يلازمه ويؤدي معناه, فكانت تسميتهم أظهر[٢٣], ولهذا الضمير شرطان حتى يقع فصلًا: الأول: أن يقع بين المبتدأ والخبر, نحو قولك: زيدٌ هو القائم, والثاني: أن يكون الخبر معرفة أو مضارعًا لها, فالمعرفة نحو قولك: زيدٌ هو المنطلق, وأمّا المضارع للمعرفة فهو أفعل التفضيل, نحو قولك: زيدٌ هو أفضل منك[٢٤], ولضمير الفصل فائدتان من حيث المعنى: الأُولى: التوكيد, ولذلك نجد أنّ بعض النحاة قد منعوا اجتماعه مع التوكيد, فلا يجوز أن تقول: زيد نفسه هو الفاضل, والثانية: أنّ الذي يُنسب إلى المسند إليه ثابت له وحده دون غيره[٢٥] نحو قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ

هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[٢٦]. وكما اختلف النحاة في المصطلح الذي يُطلق عليه اختلفوا في موضعه من الإعراب, وهذا الخلاف يتفرع على أنّه حرف أو اسم, وللنحاة فيه أقوال مختلفة عرضها العلوي في كتابه الحاصر لفوائد مقدمة طاهر , ورجح الرأي الذي يراه صحيحًا, معززًا موقفه بالدليل, وهذه الآراء هي:

الأول: أنّ ضمير الفصل اسم, وله موضع من الإعراب , وهو قول الكوفيين[٢٧], واختلفوا في محل إعرابه, فالكسائي (ت١٨٩هـ) يرى أنّ محله كمحل الذي بعده, والفراء(ت٢٠٧هـ) يرى أنّ محله كمحل الذي قبله[٢٨], و يؤيد العلوي ما ذهبوا إليه من أنّ الفصل له موضع من الإعراب بقوله:" والمختار أنّه اسم, و أنّ له موضعًا من الإعراب"[٢٩].

الثاني: أنّ ضمير الفصل اسم, وهو قول الخليل, كما نقل سيبويه عنه حيث قال:" وكان الخليل يقول: والله إنّه لعظيمٌ جعلهم هو فصلا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت ما لغوا، لأن هو بمنزلة أبوه"[٣٠], ويرى أيضًا أنّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب[٣١], و وافقه محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي, المعروف بالشلوبين الصغير (ت٦٦٠هـ)[٣٢], كما نقل أبو حيان عنه[٣٣].

الثالث: أنّ ضمير الفصل حرف لا محل له من الإعراب, وهو قول البصريين[٣٤], ورأي أكثر النحاة كما أشار أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب[٣٥].ومنهم سيبويه حيث قال:" فصار هو وأخواتُها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوا، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر"[٣٦], فسيبويه لم يجد أثر إعرابي لضمير الفصل فجعله ك (ما) الزائدة التي ليس لها وظيفة نحوية, وتبعه ابن السراج, ويرى أنّه ليس له موضع من الإعراب بقوله:" فهذا الذي يسميه البصريون فصلًا ويسميه الكوفيون عِمادًا, وهو ملغى من الإعراب"[٣٧], وأيضًا السيرافي

(ت٣٦٨هـ) يؤيد ما ذهب إليه سيبويه بقوله:" وليس للفصل موضع من الإعراب: رفع ولا نصب ولا جرّ "[٣٨]. وتبعهم الرماني (ت٣٨٤هـ)[٣٩], وغيرهم من النحاة.

الحجج والأدلة التي اعتمدها كل فريق

قال العلوي:"" والمختار أنّه اسم, وأنّ له موضعًا من الإعراب لأمرين: أمّا أولًا: فلأنا قاطعون على أنّ مدلول هذا الضمير في قولنا: زيد هو القائم, مثل مدلوله في قولك: هو زيد, فإن كان في قولك: هو زيد ضمير, أوجب أن يكون قولنا: زيد هو قائم ضميرًا من غير فرق؛ لاتفاقهما في الدلالة, وأمّا ثانيًا: فلو حكمنا بحرفيته في قولك: كان زيد هو القائم, لكان مشتركًا بين الاسمية والحرفية, والاشتراك على خلاف الأصل, فيجب القول باسميته دفعًا للاشتراك"[٤٠], فالعلوي رجح أن يكون ضمير الفصل اسمًا, موافقةً للكوفيين؛ لسببين: الأول: أنّ مدلول الضمير ثابت سواء وقع فصلًا أم وقع متصدرًا , فإذا كان اسمًا في حال وقوعه متصدرًا وجب أن يكون اسمًا في حال وقوعه فصلًا من غير الفرق, إذن المعيار الأول الذي اعتمده العلوي في الحكم على ضمير الفصل بأنّه اسم هو اتفاق الدلالة, وأمّا الثاني: أنّ الأصل في الضمير أن يكون اسمًا إذا وقع في صدر الكلام, وذلك باتفاق النحاة, فلو حُكم على هذا الضمير بالحرفية, في حال وقوعه فصلًا, فإنه سيكون مشتركًا بين الاسمية والحرفية, لذلك أقر العلوي بأنّه اسم؛ دفعًا للاشتراك[٤١], وأمّا إعرابه فيكون تابعًا لما قبله إذا كان مرفوعًا إمّا على البدلية أو على عطف البيان نحو: قولك: زيدٌ هو القائم, و كان زيدٌ هو القائم, وإن كان ما قبله منصوبًا كان في موضع نصب نحو قولك: ظننت زيدًا هو القائم,, وجيء بضمير الرفع (هو) في موضع النصب قياسًا على قولهم: مررت بك أنت و به هو, من غير فرق[٤٢], وهذا التوجيه قد صَرّحَ به الكوفيون كما نقل الأنباري عنهم, حيث قال:" أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما

قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيدا، وكما أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه كان نفسه تابعًا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعًا في إعرابه"[٤٣], ونسب أبو حيان[٤٤], و المرادي (ت٧٤٩هـ)[٤٥]هذا التوجيه إلى الفرّاء, ومن الكوفيين من قال إنّ ضمير الفصل يأخذ حكم ما بعده[٤٦] ؛ لأنّه هو وما بعده كالشيء الواحد, فأخذ حكمه[٤٧], وهذا توجيه الكسائي [٤٨].

ورد البصريون, وفي مقدمتهم سيبويه, على ما ذهب الكوفيون إليه من أنّ ضمير الفصل يكون تابعًا لما قبله, حيث قال:" وقد زعم ناسٌ أن هو ها هنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر. ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه، فهو ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريف, وإن كنا لنحن الصالحين. فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون. ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تُدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كان زيد للظريف عاقلا. ولا يكون هو ولا نحن ها هنا صفة وفيهما اللام"[٤٩], فسيبويه يعترض على من ذهب إلى أنّ ضمير الفصل يكون تأكيدًا لما قبله, وذلك من وجهين: الأول: أنّ ضمير الفصل لو كان تأكيدًا لامتنع دخول لام الابتداء عليه, نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ﴾ [٥٠]. كما امتنع دخولها على (إنّ الناسخة)؛لكي لا يجتمع توكيدان في موضع واحد[٥١], و الثاني: عدم تغيره لتغيّر ما قبله, نحو: زيدٌ هو الفاضلُ، وعلمت زيدًا هو الفاضلَ, فلو كان تأكيدًا لما قبله لقلت: علمت زيدًا إياه الفاضل؛ لأنّ ما قبله منصوب, فيجب استعمال ضمير نصب في هذا الموضع[٥٢].

ورد على العلوي على الاستدلال الأخير, ويرى أنّه قد استعير ضمير الرفع للمنصوب الذي قبله, كما هو الحال في قولهم: مررت بك أنت, وبه هو, وبه نحن, فضمير الرفع المتصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل, سواء كان للرفع, أو للنصب, أو للجر(٥٣).

ورد الأنباري على قول الكسائي من أنّه هو وما بعده كالشيء الواحد, فيأخذ حكمه, ويرى أنّ هذا ليس بصحيح؛ لأنّ ضمير الفصل كناية عمّا قبله, فكيف يكون كالشيء الواحد مع مابعده؟(٥٤).

وأمّا ما ذهب إليه الخليل ومن تبعه من أنّ ضمير الفصل اسم, ولا موضع له من الإعراب, فقد ضعفه ابن عصفور, ويرى أنّه حرف, ويستدل على الخليل بأنّه لو كان اسمًا لكان له موضع من الإعراب, ورد عليه محمد الأنصاري المالقي (الشلوبين الصغير) بأنّ ضمير الفصل كونه لا محل له من الإعراب لا ينفي اسميته؛ لأنّ ذلك نفي عارض من العوارض عنه, ونفي ما يعرض لا ينتفي به الأصل إنّما ينتفي الشيء بانتفاء وضعه الذي أتى له(٥٥), و قال ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)(٥٦):" والصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء ولا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يحتاج إلى ذلك في كل موضع؛ لأن حقيقة الاسمية ثابتة في كل منها، وهي الدلالة على المسمى مثل سائر الأسماء. وإذا ثبت أنه من الأسماء فلا بعد في أن يكون ضميرا؛ إذ دلالته بكناية كسائر الضمائر"(٥٧).

وأمّا البصريون فقد احتجوا لمذهبهم أنّ ضمير الفصل دخل لمعنى, وهو تمييز الخبر عن النعت, كما دخلت الكاف لمعنى الخطاب, وتجمع, وتثنى, ولا نصيب لها من الإعراب, وأيضًا (ما الزائدة) دخلت لمعنى التوكيد ولا حظ لها في الإعراب(٥٨), فضمير الفصل قد سُلبت منه الاسمية, وصُيِّرَ لمعنى الحرفية, ومن ثمَّ أُلغي عن

العمل كما أُلغيت الحروف, وعليه لا موضع له من الإعراب, لا رفع, ولا نصب, ولا, خفض[٥٩].

٢- هل يقع الضمير (إيّاك) إغراءً للمخاطب

الإغراء في الاصطلاح النحوي عرفه ابن مالك بقوله:" إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى، والمحافظة على عهود المعاهدين، ونحو ذلك"[٦٠], و عرّفه ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) بقوله:" الإغراء هو: التّحضيض على الفعل الّذي يُخشى فواتُه"[٦١], وقال ابن هشام:" وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله"[٦٢], فالإغراء كما هو ظاهر من الحد حث المخاطب بلزوم أمرٍ يحمد به. وله ألفاظ متفق عليها بين النحاة, قال العكبري:" وأمَّا أَلْفَاظ الإغراء فالمتَّفق عَلَيْهِ مِنْهَا عنْدك ودونك ووراءك وَمن حُرُوف الجرّ عَلَيْك وَإِلَيْك فَعِنْدَ الْأَكْثَرين أنَّه يقْتَصر على المسموع مِنْهَا لأنَّ الْقيَاس فِي ذَلِك ابْتِدَاء وضع لُغَة وقاس عَلَيْهَا قوم فأمَّا عنْدك زيدا فَمَعْنَاه خُذْهُ فِي أيّ نواحيك كَانَ ودونك خُذْهُ من قرب وَعَلَيْك بِمَعْنى الزمه وَإِلَيْك تنحَّ"[٦٣]. و يكون الإغراء على ثلاث صور:

الأُولى: أُسلوب الإفراد نحو: الصلاة جامعة, ويكون المغرى به (الصلاة) منصوبًا بفعل مضمر تقديره (احضروا), وجامعة منصوب على الحال[٦٤], ويجوز إظهار الفعل فيه.

الثانية: أُسلوب التكرار نحو: العمل العمل, فالعمل الأولى منصوبة بفعل مضمر وجوبًا تقدير (إلزم), والثانية توكيد لفظي.

الثالثة: أُسلوب العطف نحو: الجد والعزم, والجد أيضًا منصوب بفعل مضمر وجوبًا تقدير (إلزم), والعزم معطوفة على الجد[٦٥].

وأمّا التحذير فقد عرّفه النحاة بأنّه :" تنبيه المخاطَب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه"[٦٦], والتحذير له صور كصور الإغراء, ويكون حكم الاسم في التحذير, كحكمه في الإغراء ففي الإفراد نحو: الأسد, أي إحذر الأسد, و يجوز إظهار العامل, وفي التكرار, و العطف يجب إضمار العامل نحو: الضيغم الضيغم, أي إحذر الضيغم, والعطف نحو: مازِ رأسك والسيف أي يا مازن قِ رأسك واحذر السيف[٦٧].

وأمّا الضمير إيّاك وفروعه فيستعمل في أُسلوب التحذير, ويكون منصوبًا بفعل مضمر سواء عطفت عليه أم كررته, أم لا تعطف, ولم تكرر[٦٨]. وذهب ابن بابشاذ إلى أنّ (إيّاك) يقع إغراءً للمخاطب وذلك بقوله :" وإذا أردت الإغراء لم يكن إلا بـ (إياك) وأخواتها مما فيه كاف الخطاب. لأنه لا يغرى بغائب إلا شاذًا. فتقول: إياك الطريق، وإياك والقبيح. فإياك ها هنا إغراء ناب عن فعل فنصب (الطريق) ، كما ينصب ذلك الفعل المقدر (الطريق) لو قلت: خل الطريق، واجتنب القبيح. فوقع (إياك) ذلك الموقع فعمل ينصب ذلك الفعل المقدر (الطريق) لو قلت: خل الطريق، واجتنب القبيح. فوقع (إياك) ذلك الموقع فعمل عمله ونصب (الطريق) وشبهه. وبالله التوفيق"[٦٩].

وعلق العلوي على ما قاله ابن بابشاذ فقال:" وهذه منه غفلة, وكلامه هاهنا مشتمل على الخطأ"[٧٠], ورد على عليه من عدة وجوه:

الأول: أنّ ما ذهب إليه ابن بابشاذ من أنّ (إيّا) يقع للإغراء لم يرد في لسانهم وضعها للإغراء, وإنمّا وضعوها للتحذير[٧١], فلا يوجد عالم نحوي قط صرّح بذلك, قال ابن مالك:

" وكمُحذِّرٍ بلا إيا اجْعَلا ... مُغْرًى به في كل ما قصد فُصِّلا"[٧٢].

و معنى قوله: بلا إيّا, أنّ الإغراء لا يكون بالضمير إيّا وفروعه[٧٣], وقال ابن عقيل(ت٧٦٩هـ):" وهو كالتحذير في أنّه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه وإلا فلا ولا تستعمل فيه إيا"[٧٤], وقال الدكتور فاضل السامرائي:" ولا يكون بـ (إيّا) لأنها خاصة بالتحذير"[٧٥], فالإغراء والتحذير بابان متباعدان ولا يوجد أي مقاربة بينهما ولا مداناة؛ لأنّ الإغراء كما عرفته سابقًا حث المخاطب بلزوم أمر يحمد به, والتحذير هو المباعدة عن الشيء والكف عنه, فكيف يقول ابن باشاذ إن (إيّا) موضوع للإغراء؟[٧٦]

الثاني: قوله: إنّ الضمير (إيّا) ناب عن الفعل وقام مقامه, فنصب الطريق كما نصب ذلك الفعل المقدر الطريق, وهذا خطأ؛ لأنّ (إيّا) اسم مضمر في محل نصب, وهو مفتقر إلى ناصب كما أنّ الطريق مفتقر إلى ناصب, والصحيح أنّ (إيّا) منصوب بفعل مضمر , وأصل الكلام: اتقِ نفسك, فحذف لفظ النفس لكثرة الاستعمال, وطرح الفعل مراعاةً للسرعة في التحذير من البلية, ولمّا حذف الفعل انفصل الضمير وصار إيّاك كما تراه منفصلًا[٧٧], قال ابن يعيش:" تقول إذا كنت تُحذِّر: إياكَ. ومثلُه أن تقول: نفسَك، وهو منصوب بفعل مضمر، كأنك قلت: إياك باعِدْ، وإياك نحّ واتق نفسك، فحذف الفعل، واكتفى بـ (إياك)عنه. وكذلك نفسَك لدلالة الحال عليه، وظهورِ معناه. وكثُر ذلك محذوفًا حتى لزم الحذفُ، وصار ظهورُ العامل فيه من الأصول المرفوضة"[٧٨], وقال ابن الناظم:" فإن كان بلفظ (إياك) أو نحوه، ك (إياك وإياكما وإياكم وإياكن) فهو مفعول بفعل، لا يجوز إظهاره، لأنه قد كثر التحذير بهذا اللفظ، فجعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل"[٧٩] فالوجه الذي عليه النحاة أنّ (إيّاك) ناب مناب الفعل بمعنى كثر به التحذير, فجعلوه بدلًا من لفظ الفعل[٨٠], وليس كما زعم ابن بابشاذ أنّه ناب عن الفعل وعمل عمله.

الثالث: أنّ لفظ (الطريق) ورد في كلامه من غير (واو), وهو خطأ عند العلوي؛ لأنّه يرى أنّ الطريق منصوب بالعطف على الاسم المضمر الذي قبله (إيّاك), فتقول: إيّاك والطريق, وإيّاك والأسد, وحرف العطف لا يجوز طرحه بحال[٨١], و يعلل العكبري ذلك أنّ حرف العطف جاؤوا به للدلالة على ذلك الفعل المضمر الذي نصب إيّاك, وهذا الفعل لابد له من مفعول آخر إمّا يكون معطوفًا بالواو نحو قولهم: إيّاك و الشر, كأنّهم قالوا: اتقوا الشر, أو معدى إليه بحرف الجر نحو: إيّاك من الشر, أي ابعد من الشر[٨٢], وقال ابن يعيش:" فإن قيل: هل يجوز حذفُ الواو من الأسد، فتقولَ: إيّاك الأسدَ؟ قيل: لا يجوز ذلك لأنّ الفعل المقدَر لا يتعدّى إلى مفعولَيْن، ملم يكن بدٌّ من حرف العطف، أو حرفِ الجرّ، نحو: إيّاك والأسدَ، وإياك من الأسد، فتكون قد عدّيتَه إلى الأوّل بنفسه، ثمّ عدّيته إلى الثاني بحرفِ جرّ "[٨٣].

وإن قيل إنّ العطف بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى, فإذا قلت: ضربتُ زيدًا وعمرًا فالضربُ واقعٌ بهما جميعًا, فكيف جاز في قولهم : إيّاك والأسد, أن يعطف الأسد على (إيّاك)؟ وهم لا يأمرون بمباعدة الأسد على سبيل التحذير كما أمروه بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطَبُ محذورًا مخوفًا كما كان الأسدُ محذورًا مخوفًا؟ ويجيب ابن يعيش عن هذا الإشكال بقوله:" "فالجوابُ أنّ البُعد والقُرب بالإضافة، فقد يكون الشيء بعيدًا بالإضافة إلى شيء، وقريبًا بالإضافة إلى شيء آخر غيرِه، وههنا إذا تَباعدَ عن الأسد، فقد تباعد الأسدُ عنه. فاشتركا في البُعد. وأمّا اختلافُ معنيَيْهما، فلا يمنع من عطفِ الأسد عليه، لأنّ العامل قد يعمل في المفعولَيْن، وإن اختلف معناهما، ألا تراك تقول: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فيتعدّى الفعلُ إليهما تعدَّيًا واحدًا، وإن كان زيد آخذًا، والدرهم مأخوذًا، فهما مختلفان من جهة المعنى. فكذلك ها هنا، إذا عطفتَ الأسد على إيَّاك، شَارَكَه في عمل الفعل

المحذوف، وإن اختلف معناهما. فالمخاطبُ حَذِرٌ خائفٌ، والأسدُ محذورٌ منه مخوفٌ، وإن كان الفعل قد تعدَّى إليهما، إلّا أنّ تعدِّيه إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرفٍ"(٨٤).

وذهب ابن طاهر (ت٥٨٠هـ)(٨٥), وابن خروف (ت٦٠٩هـ) إلى أنّ المفعول الثاني في قولك: إيّاك والشر منصوب بفعل آخر مضمر, والتقدير: إيّاك باعد من الشر، واحذر الشر, فهو عندهما من عطف الجمل(٨٦), ونقل المرادي عن ابن مالك أنّه اختار مذهبًا آخر مفاده أنّ المفعول الثاني معطوف عطف مفرد على تقدير: اتقِ تلاقي نفسك والشر، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه, ويرى أنّ هذا أقل تكلفًا فكان الأولى(٨٧).

وختم العلوي كلامه بأن قال:" فهذا زلل من الشيخ وقع في هذه المواضع وليس له عذر يعذر به إلّا السهو والذهول"(٨٨).

المبحث الثالث: مسائل متفرقة

١- موضع أسماء الأفعال من الإعراب

اسم الفعل في الاصطلاح النحوي: عرّفه العلوي بقوله:" ما وضع له دلالة على الأمر والماضي في نحو قولك: (صه) , بمعنى اسكت, و(مه) بمعنى اكفف, والماضي في نحو قولك: (أف) بمعنى تضجرت, و(أوه) بمعنى تأوهت"(٨٩), ومثل هذا المضمون نجده عند ابن الحاجب, والذي قال:" أسماء الأفعال: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، مثل: (رويد زيدا)، أي: أمهله، و (هيهات ذاك)، أي: بعد"(٩٠), وقال ابن هشام (ت٧٦١هـ):" مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أُوَّهْ وَمَهْ"(٩١).

فهو إذن لفظ يدل على ما يدل عليه الفعل, ولكنّه لا يقبل علامته, وهو إمّا يكون بمعنى الماضي نحو: هيهات, بمعنى بعد, أو بمعنى المضارع نحو: أُفٍ, بمعنى أتضجر, أو بمعنى الأمر نحو: آمين, بمعنى استجب[٩٢], وأسماء الأفعال تلزم صيغةً واحدةً, للمفرد, والمثنى, والجمع, والمذكر والمؤنث, ويُستثنى من ذلك ما دخلت عليه (كاف الخطاب), قال الدكتور الغلاييني:" إلا ما لحقتهُ كافُ الخطاب، فيراعى فيه المخاطبُ فتقول: عليكَ نفسَكَ، وعليكِ نفسَكِ، وعليكُما أنفسَكما، وعليكم أنفسَكم، وعليكنَّ أنفسَكنَّ، وإليكَ عني، وإليكِ عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنّ عني، وهاكَ الكتابَ وهاكِ الكتَابَ، وهاكُما الكتابَ، وهاكمُ الكتابَ، وهاكنَّ الكتابَ"[٩٣].

واسم الفعل إمّا يكون مرتجلًا, وهو "ما وضع من أول الأمر كذلك, أي اسما للفعل كـ (شتان)، و(صه)"[٩٤], أو منقولًا, وهو ما استعمل أول الأمر لغير اسم الفعل, ويكون إمّا منقولًا من ظرف نحو: دونك زيدًا، بمعنى خذه, أو من جار ومجرور, نحو: عليك زيدًا, فهو قد نقل من موضعه الأصلي واستعمل بمعنى (إلزم)[٩٥], ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ ﴾[٩٦] , واختلف النحاة في حكم هذه الأسماء في الإعراب, وقد عرض العلوي أقوال النحاة, وبين موقفه منها وكما يأتي:

الأول: أنّ أسماء الأفعال مبنية, ولها إعراب تقديري, و هو النصب على المصدرية, أي في محل نصب مفعول مطلق بفعل محذوف, و هذا القول نسبه العلوي إلى أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) واختاره بقوله:" وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّها منصوبة على المصدر وما أرى هذا بعيدًا عن الصواب"[٩٧] , ونُسِب أيضًا

إلى سيبويه, والمازني (٢٤٧هـ),[٩٨], وأبي علي الدينوري (ت٢٨٩هـ)[٩٩], و وافقهم ابن عصفور بقوله:" والصحيح عندي أنها منصوبة بأفعال مضمرة"[١٠٠].

الثاني: أنّها لا موضع لها من الإعراب, وهو قول الأخفش (ت٢١٥هـ)[١٠١], وتبعه أبو علي الفارسي, ويبدو أنّ هذا هو مذهبه الصحيح, وليس ما نسبه إليه العلوي؛ فقد صرّح بذلك في كتابه المسائل الحلبيات بقوله:" لم يجز أن يعرب (مكانك) بإعراب بعد ما سمي به الفعل، فإذا لم يجز أن يعرب بما كان معرباً به قيل أن سمي به الفعل، ولم يجز أن يعرب شيء بعدما سمي به، ثبت أنه غير معرب، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش. وإذا لم يكن معرباً كان مبنياً، ولم يجز أن يكون في موضع رفع ولا نصب ولا جر"[١٠٢], وأمّا حقيقة الرأي الأول المنسوب إليه فقد ذكر ناظر الجيش أنّ الفارسي قد صرّح بذلك في تذكرته[١٠٣]. ولم أستطع العثور على هذا التصريح, وتبعهم ابن مالك[١٠٤]

الثالث: أنّها في محل رفع على الابتداء, والضّمير الذي فيها يسدّ مسدّ الخبر، نحو: أقائم الزيدان, وهذا القول تناقله عدد من النحاة كأبي حيان, والمرادي, والعلوي, والأشموني (ت٩٠٠هـ), ولم يعزُوه لأحد[١٠٥].

الحجج والأدلة التي اعتمدها كل فريق

قال العلوي:" وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّها منصوبة على المصدر وما أرى هذا بعيدًا عن الصواب؛ لأنّها موضوعة دالة على الفعل, و مؤذنة به فجرت مجرى قولنا:(سقيًا و رعيًا), فكما حذفوا الفعل, وأقاموا هذه المصادر مقامه, فكذلك أيضًا حذفوه, وأقاموا (نِزال) مقامه, فيجب أن يكون منصوب كنصب (سقيًا و رعيًا)"[١٠٦], فالعلوي يرى أنّها معربة؛ وحجته أنّ تلك الأسماء منقولة عن مصدر نحو: (سقيًا, ورعيًا), وهذه المصادر كانت معمولة لأفعال, فلما حذفت تلك الأفعال

وأقامت أسماء الأفعال مقامها, بقيت على ما كانت عليه من الإعراب, وهذه الحجة التي اعتمدها العلوي فيما ذهب إليه قد صرّح بها ابن عصفور, فقد نقل عنه ناظر الجيش أنّه قال:" ومن اعتقد في الأسماء المذكورة أنها معمولة لعوامل مضمرة اعتقد فيها أنها معربة، وإنما كانت معربة لأنها في الأصل ظرف كـ (مكانك) و(دونك) أو مصدر كـ (حذرك) وقد كانت معمولة لأفعال فلما حذفت تلك الأفعال وأنيبت هي منابها بقيت على ما كانت عليه من الإعراب، قال : ومما يبين لك أن المصادر والظروف وما أشبهها من الأسماء التي أنيبت مناب الفعل ولم تجعل في أول أحوالها اسما له لم يعامل معاملة (نزال) وأشباهها فيلزم بناؤها، وكونها مضافة إلى ما بعدها يدل على افتراقها من (نزال) وشبهه؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف"[١٠٧], وأمّا العامل المقدر في اسم الفعل فلم يذكره العلوي, ويبدو أنّه يرى أنّ العامل المقدر في نحو قولك: عليك زيدًا, هو اعطف عليك زيدًا, واستُغني بالمجرور عن الفعل فحُذف وصار الضمير الذي كان في الفعل في الجار والمجرور, بحسب ما نقل عن أبي علي الفارسي أنّه قد صرّح بذلك في تذكرته[١٠٨].

وقد رد ناظر الجيش على أصحاب هذا المذهب, ويرى أّنه غير صحيح؛ لأنّ (عليك) و (إليك) بعد أن نُقل إلى ما سمي به الفعل امتنع أن يقدر له عامل من حيث اللفظ والمعنى, أمّا اللفظ فإنّ (عليك زيدًا) ليس معناها اعطف عليك زيدًا, بل معناها (إلزم), وأمّا المعنى فإنّ فائدة اسم الفعل هي الفائدة ذاتها التي يُستفاد منها من الفعل, وهي إمّا طلب فعل أو إخبار عن فعل, وشيء من هذين الأمرين لا يقبل المفعولية, بالإضافة إلى ذلك أنّ أسماء الأفعال بعد أن نُقلت من الظرفية وأُقِمَّت مقام الفعل فهي إمّا أن يكون العامل فيها هو نفسه الذي عمل فيها قبل النقل, وهذا يعني أنّها باقية على ما كانت عليه, أي على الظرفية, فهي إذن ليست أسماء أفعال,

و إن كان العامل فيها بعد النقل غير العامل الذي عمل فيها قبل النقل, فهذا ممتنع, كما بينت أعلاه[١٠٩].

ومذهب الأخفش والفارسي في حلبياته ومن تبعهم أنّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب, وعلل أبو علي الفارسي ذلك بأنّ تلك الأسماء إذا سُمي بها الفعل تخرج بذلك عن أن تقع مواقع الأسماء, فيجب بناؤها؛ لأنّها وقعت في موقع ما لا يكون إلا مبنياً, كما بُني قولهم: فداءً لك, لما وقع موقع الأمر, و بناء الفعل المضارع لوقوعه موقع فعل الأمر نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾.[١١٠] ونظير ذلك الفعل المضارع لمّا أشبه الأسماء، ووقع موقعها في بعض المواضع الذي تعرب فيه لم تمنع أن يعرب للمشابهة التي بينه وبين الاسم[١١١], ثم يقول:" فكما بنيت هذه الأشياء لوقوعها موقع فعل الأمر، كذلك بني (دونك) و(حذرك) ونحوه لوقوعه موقع فعل الأمر؛ لألا ترى أنهم بنوا (رويد) في هذا الباب مع أنه مصغر، فما عداه من هذه الأسماء أجدر بالبناء. وإذا كان كذلك لم يجز أن يعرب (مكانك) بإعراب بعد ما سمي به الفعل، فإذا لم يجز أن يعرب بما كان معرباً به قيل أن سمي به الفعل، ولم يجز أن يعرب شيء بعدما سمي به، ثبت أنه غير معرب، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش. وإذا لم يكن معرباً كان مبنياً، ولم يجز أن يكون في موضع رفع ولا نصب ولا جر؛ لأن ما يعمل في الأسماء لا يعمل فيه الآن. فأما ما يعمل في الفعل فلا يعمل فيه أيضاً؛ لأنه ليس بفعل، وإذا كان كذلك ثبت أنها غير معربة" [١١٢]وأمّا تحرك تلك الأسماء بحركة يجوز أن تكون للإعراب نحو: مكانكَ, فهذا لا يدل على أنّها معربة؛ وعلل ذلك بأنّ الحركات قد تتفق صورها وتختلف معانيها نحو: يا منصُ, في ترخيم رجل اسمه (منصور) على قول من قال: يا حارِ و يا حارُ, وأيضًا من قال: من قال (درع دلاصٌ) و(أدرع دِلاصٌ)

لا تكون الكسرة التي في الجمع كالكسرة التي في الواحد؛ لأن الكسرة التي في الواحد مثل التي في كِناز و ضِناك, و وأنّ الكسرة التي في الجمع مثل التي في شِراف و ظِراف[١١٣], وقال ناظر الجيش:" فالحركات التي في (دونك)و (مكانك) – أعني حركة النون فيهما – وفي (حذرك) أعني حركة الراء – ليست بحركات إعراب ولا بناء، وإنما هي حكاية لحركاتها الإعرابية لا غير"[١١٤].

وقد رفض العلوي هذا المذهب, ويرى أنّه فاسد, و قال :" وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّه لا إعراب لها؛ لأنّها لمّا توغلت في البناء لم يكن لها إعراب البتة, وهذا فاسد؛ لأنّ الإعراب في الأسماء مستحق لها بالأصالة, وعروض البناء إنّما منع من ظهور الإعراب فإذا كان ظهور الإعراب ممتنعًا لمكان البناء وجب أن يكون مقدرًا"[١١٥].

أقول: إنّ ما ذهب إليه الأخفش والفارسي هو الصواب؛ لأنّ أسماء الأفعال قد وقعت في موضع ما أصله البناء وجرت مجراه, وهو فعل الأمر, و فعل الأمر هو مبني عند المحققين, فكما أنّه لا موضع له من الإعراب, فكذلك أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّها نابت منابه, فليست علة البناء هي من جلعت تلك الأسماء ليس لها موضع من الإعراب كما قال العلوي, بل نيابتها عن فعل الأمر هي التي جعلت تلك الأسماء لا موضع لها من الإعراب.

وذهب جماعة من النحاة إلى أنّ أسماء الأفعال في محل رفع, والضّمير الذي فيها يسدّ مسدّ الخبر، نحو: أقائم الزيدان, وهذا الرأي مجهول, نقله عدد من النحاة ولم يعزُه لأحد كما ذكرت سابقًا.

٢- أصل الآن

الآن: " ظرف من ظروف الزمان معناه الزمنُ الحاضرُ، وهو الذي يقع فيه كلامُ المتكلم الفاصلُ بين ما مضى، وما هو آتٍ"[١١٦], وأمّا أصله فهو اسم معرب عند العلوي[١١٧] وذهب أكثر النحاة إلى أنّه مبني[١١٨], واختلفوا في علة بنائه, ولهم فيه أقوال مختلفة:

الأول: أنّه بني لتضمنه (لام التعريف) غير هذه اللام الظاهرة فيه, وهذه اللام الظاهرة زائدة[١١٩], ونسب العلوي هذا القول إلى سيبويه[١٢٠], ولم أعثر على هذا القول في كتاب سيبويه, والصحيح أنّ هذا القول لأبي علي الفارسي, فقد قال في تعليقته:" مثّلهُ بقولك: (ألآنَ) أيضًا، لأنه اسم فيه الألف واللام مبنيّ، والألف واللام كالإضافة"[١٢١], ثم يقول:" الذي يخالف فيه (الآنَ) (أين) أن (الآنَ) معرفة (وأيْنَ) نكرةٌ، ووقع تعريف الآن قبل تنكيره فلذلك بُني كذلك"[١٢٢], و وافقه ابن جني وذلك في حديثه عن تعريف (أمس), فيقول:" ومثله مما تعرف بلام مرادة وظهرت فيه لام أخرى غيرها زائدة قولك: الآن. فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة, وقد ذكر أبو علي هذا قبلنا وأوضحه"[١٢٣], وتبعهم ابن بابشاذ بقوله:" (الآن) مبني لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة. لأن الموجودة زائدة. و (الآن) معرفة باللام المقدرة لتعريف الوقت الذي أنت فيه، لأنها حد ما بين الزمانين، الماضي والمستقبل"[١٢٤], وأيضًا ابن الناظم (٦٨٦هـ) يؤيد ما ذهب إليه الفارسي بقوله:" ونحو: (الآن) فإنه بني لتضمنه معنى أداة التعريف، والألف واللام فيه زائدة، غير مفارقة"[١٢٥].

الثاني: أنّ علة بنائه لزوم الألف واللام في كل أحواله, وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكورًا أولاً ثم يُعَرّف بهما, فلما خالف وضع الأسماء في

وضع الالف واللام وجب بنائه, وهو قول المبرد[١٢٦], وأيده الزمخشري بقوله:" ومنها (الآن) وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهي علة بنائها"[١٢٧].

الثالث: أنّه بني لأنّه أشبه الحرف لما لزم موضعًا واحدًا, فالحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها, وهذا قول السيرافي[١٢٨].

الرابع: أنّ العلة في بنائه تضمنه معنى اسم الإشارة, فالْمَعْنى فِي قَوْلك فلانٌ يصلّي الْآن أَي فِي هَذَا الْوَقْت, وهو قول الزجاج (ت٣١١هـ)[١٢٩], و وأيده ابن مالك بقوله:" وبُني لتضمنه معنى الإشارة، فإن معنى قولك أفعل الآن: أفعل في هذا الوقت"[١٣٠].

الخامس: أنّ (الآن) أصله فعل ماضٍ (آنَ) دخلت عليه (اللام), وبقي الفعل على فتحته, وهو قول الكوفيين[١٣١], وعزا العكبري (ت٦١٦هـ), وابن يعيش, هذا القول للفراء[١٣٢], و قال ابن هشام:" وكان المبرِّد يزعُم أنه في الأصل فعلٌ ماضٍ من قولنا: آنَ، يَئِينُ، فأُدخلت "أَلْ" عليه، وجُعل محكيًّا، كما جاء أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن قِيلَ وقالَ"[١٣٣], وهذا ليس بصحيح, فقد ذكر ابن السرّاج, والأنباري, والعكبري أنّ المبرد ذهب إلى أنّ علة بنائه لزوم الألف واللام في كل أحواله, وقد بينت ذلك مسبقًا, ولست أدري من أين أتى ابن هشام بهذا الرأي الذي يخالف ما أورده المحققون من النحاة, والصحيح هو قول الفرّاء كما نقل العكبري وابن يعيش, وهو أحد توجيهاته في كتابه معاني القرآن, فقد قال:" شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثُمَّ تركتها عَلَى مذهب فَعَلَ"[١٣٤].

الحجج والأدلة التي اعتمدها كل فريق

للعلوي في هذه المسألة رأي تفرد به, فإنّه قال:" والمختار أنّه معرب, وأنّه منصوب على الظرفية وإنّما وقع في أحواله معرفًا باللام للإشارة إلى تعريف الحضور"[١٣٥], والذي عليه أكثر النحاة أنّه مبني, ولكنّ العلوي خالف جميع النحاة, حتى الكوفيين الذين يرون أنّ (الآن) فعل ماضٍ (آنَ) دخلت عليه اللام وحكي مع الفتحة, فالنحاة يكادون أنّ يجمعوا على أنّ (الآن) مبني, والخلاف الذي وقع بينهم إنّما هو في علة البناء, ولا يوجد عالم نحوي قط صرّح بأنّ (الآن) معرب سوى ما نقله ابن مالك عن جماعة من النحاة لم يُسَمِّهم أعربوا (الآن), قال:" وزعم بعض النحويين أنّ بعض العرب يُعرب الآن، واحتجّ على ذلك بقول الشاعر:

كأنهما مِلآنِ لم يَتَغَيَّرا ... وقد مرّ للدارَيْنِ من بعدنا عصر"[١٣٦].

وهذا البيت لابي صخر الهذيلي[١٣٧], والشاهد فيه: مِلآنِ لم يَتَغَيَّرا, والأصل من الآن, فحُذِفت نون (من)؛ لالتقاء السواكن, وكُسِرَّت نون الآن لدخول (من) عليها, وهذا يُثبت إعرابها عند هؤلاء النحاة.[١٣٨] ورد ابن مالك هذا الرأي فقال:" وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء الآن لغتان بالفتح والكسر كما في (شَتّانَ) إلا أن الفتح أكثر وأشهر"[١٣٩], وأجاز ابن هشام هذا المذهب فقال:" وَقد تعرب كَقَوْلِه..." ثم يذكر هذا البيت ويقول بعدها :" أَصله كَأَنَّهُمَا من الْآن فَحذف نون من لالتقائها سَاكِنة مَعَ لَام الْآن وَلم يحركها لالتقاء الساكنين كَمَا هُوَ الْغَالِب وأعرب الْآن فخفضه بالكسرة"[١٤٠].

وأمّا أبو علي الفارسي فقد ذهب إلى أنّ الآن مبني ؛ لأنّه ضمن معنى (لام التعريف) غير هذه الموجودة, وهذه اللام الموجودة هي زائدة, كما حصل في بناء أمس [١٤١], ويقول:" الذي يخالف فيه (الآنَ) (أين) أن (الآنَ) معرفة (وأيْنَ) نكرةٌ،

ووقع تعريف الآن قبل تنكيره فلذلك بُني كذلك"[١٤٢], ف (الآن) في أصل استعماله معرفة, وليس تعريفه باللام الظاهرة, بل بتلك اللام المقدرة؛ لأنّ ما كان تعريفه باللام الظاهرة يجوز اسقاط لامه نحو: الرجل, ورجل, والغلام, وغلام, ولم يجز هذا مع الآن, فلم يقولوا: أفعلُ آنَ ذلك, فهذا يُثبت أنّ اللام في (الآن) ليست للتعريف, وإذا لم تكن للتعريف فهي زائدة على حد زيادتها في الموصولات نحو: الذي, والتي, ولمّا استُعمِل (الآن) معرفة ولم يكن تعريفه باللام الظاهرة, وليس هو من أنواع المعارف الأربعة, دل على أنّه عُرف بلام مقدرة[١٤٣], واللام المقدرة هي إشارة لتعريف الحضور[١٤٤], وهذا ما أشار إليه ابن بابشاذ بقوله:" الآن معرفة باللام المقدرة لتعريف الوقت الذي أنت فيه، لأنها حد ما بين الزمانين، الماضي والمستقبل"[١٤٥], فهذا هو مذهب أبي علي الفارسي, وابن جني, ومن تبعهم.

وأمّا المبرد فقد ذهب إلى أنّ العلة في بناء (الآن) لزومه الألف واللام في كل أحواله ,وهذا ما نقله عنه ابن السراج فقال:" فأما الآن فقال أبو العباس رحمه الله: إنما بني لأنه وقع معرفةً، وهو مما وقعت معرفته قبل نكرته؛ لأنك إذا قلت: الآنَ فإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان، فليس له ما يشركه، ليس هو آنٌ وآنٌ فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة، وإنّما وقع معرفةً لِما أنت فيه من الوقت"[١٤٦], فالعلة الموجبة لبناء الآن عند المبرد هي وقوع الألف واللام في كل أحواله, والأصل في الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس, ثم يدخل عليها التعريف, فلما خالف سائر أخواته من الأسماء بأن وقع معرفة في كل أحواله, ولزم موضعًا واحدًا, خرج إلى غير بابه فصار مبنيًا[١٤٧].

وقد ضعف ابن مالك هذا المذهب فقال:" ولو كان هذا سبب بنائه لبني الجماء الغفير واللات ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام ولو كانت مخالفة

الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيرهن وعدم ذلك مجمع عليه فوجب اطراح ما أفضى إليه"(١٤٨).

وأمّا الزجاج فقد ذهب إلى أنّ العلة في بنائه تضمنه معنى حرف الإشارة؛ لأنّك إذا قلت أُصلي الآن، أي: في هذا الوقت(١٤٩), فسبيل دخول الألف واللام إمّا لتعريف الجنس نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾.(١٥٠) وقولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم, وإمّا لتعريف العهد نحو قوله تعالى:﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾.(١٥١) أو يدخلان على شيء قد غلب عليه نعته فعرف به نحو قولك: الحارث، والعباس, ولمّا كان دخولهما على (الآن) على غير هذه الوجوه, ودخلا على معنى الإشارة صار معنى الآن بمنزلة قولك: في هذا الوقت, فحصلت مشابهة بينه وبين اسم الإشارة, واسم الإشارة مبني فكذلك ما أشبهه(١٥٢).

ورد ابن يعيش على هذا المذهب فقال:" وهذا فاسدٌ، أما قوله: إن تعريفه بالإشارة؛ فإن أسماء الإشارة لا تدخلها لام ، نحو: هذا، وتِلْكَ"(١٥٣), فما تضمن معنى الإشارة يكون بمنزلته, واسم الإشارة لا تدخل عليه لام التعريف, وهذا يُثبت فساد مذهب الزجاج على حد وصف ابن يعيش.

وأمّا السيرافي فقد ذهب إلى أنّ العلة في بناء (الآن) هي شبهه بالحرف في لزومه موضعًا واحدًا, قال:" وأقول: إن لزومها في هذا الموضع في الأسماء قد ألحقها بشبه الحروف، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت فيها في أوليتها، غير زائلة عنها، ولا بارحة منها "(١٥٤).

وأمّا الفرّاء فقد قال فيه قولين, الأول:" وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثُمَّ تركتها عَلَى مذهب فَعَلَ فأتاها النصبُ من نصب فَعل. وهو وجه جيِّد كما قالوا: نَهَى رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن قيل وقال وكثرة السؤال"[١٥٥], أي أنّ (الآن) أصله فعل ماضٍ من آنَ الشيء يئين, إذا أتى وقته, يقال: أنى لك أن تفعل, و أنى لك أن تفعل كذا, أي أتى وقته, وقد أدخلوا عليه الألف واللام, وهو مفتوح؛ لأنّه فعل, فتركوه على ما هو عليه[١٥٦] كما جاء في الحديث الشريف أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم):" كانَ ينهَى عن قِيلَ وقَالَ"[١٥٧], و (قيل, وقال) فعلان ماضيان, وقد سُبِقا بحرف الخفض فبقيا على ما كانا عليه.

وأنكر العلوي هذا الرأي فقال:" وزعم الكوفيون أنّه فعل ماضٍ دخل عليه اللام وحكي مع الفتحة"[١٥٨], فظاهر كلامه يدل على الرفض؛ لأنّ استعماله لمصطلح (الزعم) يشير إلى أنّ ما قاله الفرّاء باطل عنده, وقد استعمل هذا المصطلح مرات عديدة معبرًا فيه عن رفضه ونبذه لآراء الكوفيين.

والوجه الثاني قوله:" وأصل الآن إنما كَانَ (أوان) حذفت منها الألف وغيِّرت واوها إلى الألف كما قالوا فِي الراح: الرَيَاح أنشدني أَبُو القمقام الفقعسي:

كأن مَكَاكِيَّ الجِوَاء غُدَيَّةً ... نشاوَى تساقَوا بالرَيَاح الْمُفَلْفَل

فجعل الرياح والاوان عَلَى جهة فَعَل ومرة عَلَى جهة فعال كما قالوا: زمن وزمان[١٥٩].

الخاتمة

و في ختام هذا البحث يُمكن إجمال أهم النتائج التي توصلتُ إليها في دراستي هذه بما يأتي:

١. اتسم أُسلوب العلوي في النقد بالتنوع, فقد كان يتبع في نقده آراء النحاة أساليبَ متعددة و متنوعة تتناسب مع طبيعة المسألة التي يجري البحث فيها, ممّا يعكس تنوع أُسلوبه النقدي, وعمقه في تحليل المسائل النحوية, ومن هذه الأساليب: الترجيح والتضعيف, و أُسلوب النقد المباشر, و أُسلوب الموازنة بين الآراء.

٢. اتبع العلوي في نقده آراء النحاة منهجًا علميًا دقيقًا, ولم يكن جاريًا على هواه , بل كان يعتمد على أُسس وضوابط معينة في ترجيه أو تضعيفه لآراء النحاة, ويظهر ذلك في مسألة (موضع ضمير الفصل من الإعراب), فعلى الرغم من أنّه كان مُتشيعًا لمدرسة البصرة, مُتحيزًا لآرائها, إلّا أنّه رجح رأي الكوفيين في هذه المسألة, وهذا يُبين أنّ منهجه كان بعيدًا عن الهوى, والتحيزات المذهبية.

٣. استدرك العلوي في هذا الكتاب على الشيخ ابن بابشاذ صاحب المقدمة المحسبة في كثير من المسائل النحوية, وأتم أمورًا كثيرة سها عنها الشيخ, وهذا يؤكد النزعة النقدية عن الإمام العلوي.

٤. توصل البحث إلى أنّ العلوي قد وهم في النقل في مسألة (أصل الآن), فقد عزا رأيًا لسيبويه مفاده أنّ العلة في بناء (الآن) تضمنه لام التعريف غير هذه اللام الظاهرة فيه, وهذه اللام الظاهرة زائدة, ولم أجد في كتاب سيبويه هذا التصريح, والصحيح أنّ هذا التصريح لأبي علي الفارسي كما حققته سابقًا.

٥. توصل البحث إلى أنّ رد العلوي على رأي أبي الحسن الأخفش من أنّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب كان ضعيفًا؛ لأنّ العلوي قد جعل علة

البناء عند الأخفش ومن تبعه هي التي منعت من أن يكون لها موضعٌ من الإعراب, ولس الأمرُ كذلك, فالذي منع من أن يكون لها موضعٌ من الإعراب عندهم هو أنّها نابت مناب الفعل فأخذت حكمه, وإذا أخذت حكم الفعل فلا يعمل فيها ما كان يعمل في الأسماء.

الهوامش

---

١) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ١٩٨

٢) الخصائص: ٣٨/١

٣) شرح المفصل٢٨٥/٢

٤) أسرار العربية: ٥١

٥) الكافية في علم النحو: ٣٢

٦) ظاهر البناء في النحو العربي (اطروحة دكتوراه): ٧

٧) ينظر الأشباه والنظائر في النحو: ٣١٣/١

٨) شرح المفصل: ٢٨٦/٢

٩) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٩٩/٢, و الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ١٩٩

١٠) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ١٩٩

١١) ينظر المرتجل في شرح الجمل:١٠٥, و شرح الرضي على الكافية: ٣٩٩/٢

١٢) الكتاب: ١٣/١

١٣) الأصول في النحو: ٤٥/١

١٤) ينظر اللمع في العربية: ١٠-١١

١٥) أسرار العربية: ٤٥

١٦) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٩٩/٢, و الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ١٩٨

١٧) شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٧/١

١٨) ينظر الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٣٣٢

١٩) المصدر نفسه: ٣٣٢

٢٠) ينظر الكتاب: ٣٩٧,٣٩٠/٢

٢١) ينظر الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٠٤, و تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٢٨/٢

٢٢) ينظر المصدر نفسه: ٢٠٤

٢٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧١/١ نقلًا عن تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٢٨/٢-١٢٩

٢٤) ينظر الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٠٤

٢٥) ينظر معجم القواعد العربية: ٣٧٦/١

٢٦) سورة البقرة: ٥

٢٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٧٩/٢, و اللباب في علل البناء و الإعراب: ٤٩٦/١

٢٨) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٣٠٠/٢, والجنى الداني في حروف المعاني: ٣٥١

٢٩) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٠٥

٣٠) الكتاب: ٣٩٧/٢

٣١) ينظر الكافية في علم النحو: ٣٤, والحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٠٥

٣٢) هو أبو عبد الله محمّد بن علي بن محّمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، النحوي، اللغوي, من مشايخه: عبد الله بن أبي صالح وابن عصفور, من مصنفاته: شرح أبيات سيبويه شرحًا مفيدًا، وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية, مات في سنة (٦٦٠ هـ), ينظر الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ٢٢٦٥/٣-٢٢٦٦.

٣٣) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٢٨٦/٢

٣٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٩/٢

٣٥) ينظر ارتشاف الضرب: ٩٥١/٢-٩٥٢

٣٦) الكتاب: ٢٩١/٢

٣٧) الأصول في النحو: ١٢٥/٢

٣٨) شرح كتاب سيبويه: ١٥٩/٣

٣٩) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني: ٦٩٧

٤٠) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر:٢٠٥

٤١) ينظر المصدر نفسه: ٢٠٥

٤٢) ينظر المصدر نفسه: ٢٠٥-٢٠٦

٤٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٩/٢

٤٤) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل:٣٠٠/٢

٤٥) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٥١

٤٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٩/٢, واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦٩/١

٤٧) ينظر المصدر نفسه: ٥٧٩/٢

٤٨) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٣٠٠/٢, والجنى الداني في حروف المعاني: ٣٥١

٤٩) الكتاب: ٣٩٠/٢-٣٩١

٥٠) سورة آل عمران:٦٢

٥١) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني: ٦٨٨

٥٢) ينظر شرح التسهيل:١٦٩/١

٥٣) ينظر الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٠٦

٥٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٨٠/٢

٥٥) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٧٠/١

٥٦) هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي الأصل, المصري محب الدين ولد بالقاهرة سنة ٦٩٧ , عرف بناظر الجيش بعد أن تولى نظارة الجيش في أخريات حياته, أخذ العربية عن أبي حيان, لم يؤلف سوى كتابين بحسب ما ذكرت المصادر التي ترجمت له, أحدهما في النحو, هو : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, و آخر في البلاغة, هو: شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان, مات في ذي الحجة سنة ٧٧٨ هـ. ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٤٥/٦-٤٦, و ينظر بغية الوعاة:٢٧٦/١.

٥٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٧١/١

٥٨) ينظر المصدر نفسه:٥٧٩/٢

٥٩) ينظر شرح المفصل:٣٣٣/٢

٦٠)) شرح الكافية الشافية: ١٣٧٩٢/٣

٦١) اللمحة في شرح الملحة: ٥٢٧/٢

٦٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٥/٤

٦٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٥٩/١

٦٤)) ينظر شرح شذور الذهب: ٢٨٩

٦٥) ينظر النحو الواضح في قواعد اللغة العربية:٤٣٥/٢-٤٣٦

٦٦)) اللمحة في شرح الملحة: ٥٢٩/٢

٦٧) ينظر شرح ابن عقيل: ٣٠٠/٣

٦٨) ينظر شرح المفصل: ٣٨٩/١, و أوضح المسالك: ٦٦٧٠/٤-٧١

٦٩) شرح المقدمة المحسبة: ١٥٢/١

٧٠) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر:٢١٦

٧١) ينظر المصدر نفسه: ٢١٦

٧٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١١٥٧/٣

٧٣)) ينظر المصدر نفسه:١١٥٨/٣

٧٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣٠١/٣

٧٥) معاني النحو:١١٥/٢

٧٦) ينظر الحاصر لفوائد مقدمة طاهر:٢١٦

٧٧)) ينظر المصدر نفسه: ٢١٦

٧٨)) شرح المفصل:٣٨٩/١

٧٩)) شرح ابن الناظم:٤٣٢

٨٠)) ينظر اللمحة في شرح الملحة:٥٢٩/٢

٨١) ينظر الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢١٦

٨٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب:٤٦٣/١

٨٣) شرح المفصل:٣٩٠/١

٨٤) المصدر نفسه: ٣٨٩/١-٣٩٠

٨٥)) هو مُحَمَّد بن أَحْمد بن طَاهِر الْأَنْصَارِيّ الإشبيلي أَبُو بكر الْمَعْرُوف بالخدب, و(الخدب) بِكَسْر الْخَاء الْمُعْجَمَة وَفتح الدَّال الْمُهْملَة وَتَشْديد الْمُوَحدَة تعني الرجل الطَّوِيل، وهو نحوي مَشْهُور حَافظ بارع, اشتهر بتدريس كتاب سيبويه فَمَا دونه، وَله على الْكتاب طرر مدّونة مَشْهُورَة، اعتمدها تِلْمِيذه ابْن خروف فِي شَرحه، وَله تَعْلِيق على الْإِيضَاح، وَغير ذَلِك. مات سنة ٥٨٠هـ. ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ٢٨/١

٨٦) ينظر ارتشاف الضرب:١٤٧٨/٣, توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١١٥٤/٣, و المساعد على تسهيل الفوائد:٥٧٠/٢

٨٧)) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١١٥٤/٣

٨٨) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢١٦

٨٩) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٤٠

٩٠) الكافية في علم النحو: ٣٥

٩١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٩١/٣

٩٢) ينظر جامع الدروس العربية: ١٥٥/١

٩٣) المصدر نفسه: ١٥٥/١

٩٤) شرح التصريح على التوضيح:٢٨٦/٢

٩٥) ينظر المصدر نفسه: ٢٨٦/٢, وجامع الدروس العربية:١٥٥/١-١٥٦

٩٦) سورة المائدة: ١٠٥

٩٧) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٤٣

٩٨) ينظر ارتشاف الضرب :٢٣١١/٥. و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١١٥٩/٣,و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٤٢/١

٩٩) هو أبو علي "أحمد بن جعفر الدينَوَريّ، نحوي، من أهل الدينور (من بلاد الجبل) رحل إلى البصرة وبغداد ونزل بمصر وتوفي فيها, سنة ٢٨٩هـ, له (المهذب) في النحو. ينظر الأعلام: ١٠٧/١.

١٠٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٠٨/٨

١٠١) ينظر المسائل الحلبيات: ١٠٨

١٠٢) المصدر نفسه: ١٠٧-١٠٨

١٠٣) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٠٨/٩

١٠٤) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١١٥٩/٣

١٠٥) ينظر ارتشاف الضرب٢٣١١/٥, تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٤٣/١, الحاصر لفوائد طاهر: ٢٤٣, شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٩٢/٣

١٠٦) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٤٣

١٠٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٠٩/٨-٣٩١٠

١٠٨) ينظر المصدر نفسه: ٣٩٠٩/٨

١٠٩) ينظر المصدر نفسه: ٣٩٠٩/٨

١١٠) سورة إبراهيم: ٣١

١١١) ينظر المسائل الحلبيات: ١٠٧

١١٢) المصدر نفسه: ١٠٧-١٠٨

١١٣) ينظر المصدر نفسه: ١٠٨

١١٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩١١/٨

١١٥) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر:٢٤٣

١١٦) شرح المفصّل: ١٣١/٣

١١٧) ينظر الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٣٩

١١٨) ينظر المصدر نفسه: ٢٣٨

١١٩) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٦/٤, و اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٩/٢, و شرح المفصّل: ١٣٢/٣

١٢٠) ينظر الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٣٨

١٢١) التعليقة على كتاب سيبويه: ١١٠/٣

١٢٢) المصدر نفسه: ١١٢/٣

١٢٣) الخصائص: ٦٠/٣

١٢٤) شرح المقدمة المحسبة: ١٨٣/١

١٢٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٧٠

١٢٦) ينظر الأصول في النحو: ١٣٧/٢, و الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٦/٢, و اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٩/٢, و الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٣٩

١٢٧) شرح المفصل: ١٣١/٣

١٢٨) ينظر شرح كتاب سيبويه: ١٠١/١

١٢٩) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٩/٢,و التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٧/٨

١٣٠) شرح التسهيل: ٢١٩/٣

١٣١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٤/٢, و الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٣٩

١٣٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٨/٢, وشرح المفصل: ١٣١/٣

١٣٣) حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا: ٢٩٨/١

١٣٤) معاني القرآن للفرّاء: ٤٦٨/١

١٣٥) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٣٩

١٣٦) شرح التسهيل: ٢٢٠/٢

١٣٧) هو عبد الله بن سلمة السهمي، من بني هذيل بن مدركة, شاعر إسلامي من شعراء العصر الأموي, وهو من الفصحاء, كان متعصبًا لبني مروان, وله في عبد الملك وأخيه عبد العزيز مدائح. وفد حبسه عبد الله بن الزبير عاماً وأطلقه بشفاعة رجال من قريش, مات سنة ٨٠هـ, ينظر معجم الشعراء العرب: ٣٨٩.

١٣٨) ينظر شرح التسهيل: ٢٢٠/٢

١٣٩) المصدر نفسه:٢٢٠/٢

١٤٠) شرح شذور الذهب: ١٦٦-١٦٧

١٤١) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه: ١١٠/٣, واللباب في علل البناء والإعراب: ٨٩/٢

١٤٢) المصدر نفسه: ١١٢/٣

١٤٣) ينظر شرح المفصل:١٢٣/٣-١٣٣

١٤٤) ينظر الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٣٩

١٤٥) شرح المقدمة المحسبة: ١٨٣/١

١٤٦) الأصول في النحو: ١٣٧/٢

١٤٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٦/٢, و شرح المفصل: ١٨٣/١

١٤٨) شرح التسهيل: ٢١٩/٢

١٤٩) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب:٨٩/٢, والتذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٨/٨

١٥٠) سورة العصر: ٢

١٥١) سورة المزمل: ١٥-١٦

١٥٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٢/٣

١٥٣) شرح المفصل: ١٣٢/٣

١٥٤) شرح كتاب سيبويه: ١٠١/١

١٥٥) معاني القرآن: ٤٦٨/١

١٥٦) ينظر شرح كتاب سيبويه:١٠١/١, و شرح المفصل:١٣٢/٣

١٥٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٣١٣/١١

١٥٨) الحاصر لفوائد مقدمة طاهر: ٢٣٩

١٥٩) معاني القرآن: ٤٦٨/١

المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانيًا: الكتب المطبوعة

- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ), تح: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي بالقاهرة, ط١, ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- أسرار العربية , عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ), دار الأرقم بن أبي الأرقم, ط١, ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر, عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ), دار الكتب العلمية, بيروت–لبنان, ط٢.
- الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ), تح: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الأعلام للزركلي , خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ), دار العلم للملايين, ط١٥, أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ), المكتبة العصرية,ط١, ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ), تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح في شرح المفصل, عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس, أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ), تح: د. إبراهيم محمد عبدالله, دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع, ط١, ١٤٢٥هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ), تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل, أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ), تح: د. حسن هنداوي, دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض, ط١, ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد, محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٨٢٧هـ), تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى, ط١, ١٤٠٣ هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه, الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ), تح: د. عوض بن حمد القوزي,ط١, ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ), تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر , ط١, ١٤٢٨ هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ), تح: عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي, ط١, ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- جامع الدروس العربية, مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ), المكتبة العصرية، صيدا – بيروت, ط٢٨, ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ), تح: د. فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل, الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط١, ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك, ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ), تح: بن عبد الله بن سريّع السريّع, كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة, ١٤٣٩ – ١٤٤٠ هـ.
- الحاصر لفوائد مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب, يحيى بن حمزة العلوي(ت٧٤٩هـ), تح: د .محمد صلاح الدين حنطاية, مركز عبادي للدراسات والنشر, صنعاء–اليمن, ط١, ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

- الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ), تح: محمد علي النجار, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ط٤.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة, شهاب الدين أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن بن محمد بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ), مراقبة : محمد عبد المعيد ضان, دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند, ط٢, ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
- سير أعلام النبلاء, شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ), خرج أحاديثه واعتنى به: محمد أيمن الشبراوي, دار الحديث، القاهرة – مصر, ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- شرح ابن الناظم, بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ), تح: محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, ط١, ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ), تح: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة, ط٢٠, ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح الأشموني, علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ), دار الكتب العلمية بيروت- لبنان, ط١, ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
- شرح تسهيل الفوائد, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ), تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, ط١, ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ), دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان, ط١, ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية, رضي الدين الأستراباذي(ت٦٨٦هـ), تح: يوسف حسن عمر, مؤسسة الصادق-طهران.
- شرح الكافية الشافية, جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ), تح: عبد المنعم أحمد هريدي, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة, ط١, ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- شرح المفصل, يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ), دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط١, ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- ٠شرح المقدمة المحسبة, طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ), تح: خالد عبد الكريم, المطبعة العصرية – الكويت, ط١, ١٩٧٧ م.
- شرح شذور الذهب, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ), تح: عبد الغني الدقر, الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ), تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط١, ٢٠٠٨ م.
- شرح كتاب سيبويه للرماني – جزء منه, أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ), تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية, ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري, أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ), دار الريان للتراث, ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- الكافية في علم النحو, ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ), تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر, مكتبة الآداب ,القاهرة- مصر, ط١, ٢٠١٠ م.
- الكتاب, عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ), تح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط٣, ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ), تح: د. عبد الإله النبهان, دار الفكر – دمشق, ط١, ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحة, محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ), تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, ط١, ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- اللمع في العربية, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ), تح: فائز فارس, دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المرتجل في شرح الجمل, أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ), تح: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق), دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد, بهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ), تح: د. محمد كامل بركات, جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة), ط١, ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.
- المسائل الحلبيات, أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ), تح: د. حسن هنداوي, دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت, ط١, ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- معاني القرآن , أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ), تح: أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل الشلبي, دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر, ط١.
- معجم الشعراء العرب, تم جمعه من موقع الموسوعة الشعرية.
- معجم القواعد العربية, عبد الغني بن علي الدقر (ت ١٤٢٣هـ), المكتبة الشاملة, : ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة , جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي, مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا, ط١, ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية, على الجارم ومصطفى أمين, المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

ثالثًا: الرسائل والأطاريح الجامعية

- ظاهر البناء في النحو العربي اطروحة دكتوراه, إعداد الباحث: يوسف عبدالرحيم ربابعة, بإشراف: د.جمعة عبابنة, الجامعة الأردنية–كلية الدراسات العليا, ٢٠٠٧م.

References

1. The Holy Qur'an.
2. "The Perfect Guide to the Sciences of the Qur'an," by Al-Suyuti, edited by Mustafa Sheikh Mustafa, Al-Resalah Foundation, Beirut, 2008.
3. "The Rulings in the Principles of Judgments," by Al-Amidi, published by Muhammad Ali Sabih & Sons Printing and Publishing, Egypt, no date.
4. "Questions and Answers from the Heart with Sayyid Fadlallah," by Waddah Youssef Al-Helou and Ismail Al-Faqih, Al-Malak Publishing House, Lebanon, 1995.
5. "Al-Bayan in the Interpretation of the Qur'an," by Ayatollah Abu al-Qasim Al-Khoei, indexed by Murtadha Al-Hakeemi, Al-Najaf, 1966.
6. "Clarification and Elucidation on Abrogators and Abrogated Verses in the Qur'an," by Judge Abdullah bin Muhammad bin Abi Al-Najm, edited by Murtadha bin Zaid Al-Mahdhouri Al-Husseini, Badr Center Library, 1999.
7. "Explaining the Removal of Ambiguity about Abrogation in the Qur'an," by Dr. Mustafa Al-Zalmi, Al-Wael Publishing House, Beirut, 2006.
8. "Al-Tibyan Commentary," by Al-Tusi, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, 1990 (2nd ed.).
9. "Comprehensive Interpretation of the Qur'an," by Al-Tabari, edited by Sidqi Jamil Al-Attar, Dar Al-Fikr, Beirut, 1995.
10. "South Lebanon in Confrontation with Israel: 50 Years from Endurance to Resistance," by Mahmoud Sweid, Palestinian Studies Foundation, Beirut, 1998.
11. "Dialogues in the Two Holy Mosques," by Muhammad Saeed Al-Tarihi, Dar Al-Mawsim, Lebanon, 2010.
12. "Dictionary of Notables," by Khair al-Din Al-Zirikli, Vol. 5, Dar Al-Elm, Beirut, no date.
13. "Sunan Al-Tirmidhi," by Imam Al-Tirmidhi, edited by the Center for Research and Information Verification, Dar Al-Ta'sil, 2014.
14. "The Major Sunan," by Al-Bayhaqi, Dar Al-Fikr, Beirut, no date.
15. "Sunan Al-Nasa'i," verified by a group of scholars and reviewed by Sheikh Hassan Muhammad Al-Mas'oudi, Al-Maktabah Al-Tijariyah Al-Kubra, Cairo, 1930.

16. “Sayyid Fadlallah: A Nation in One Man,” by Muhammad Al-Jaza’iri, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2002.
17. “Sayyid Muhammad Hussein Fadlallah: Supplications or Heresy?” by Imad Shamoun, Bissan Publishing, Beirut, 1995.
18. “Sayyid Muhammad Hussein Fadlallah: A Sun That Will Never Set,” by Mahdi Khalil, Jaafar, and Mustafa Al-Himsi, Dar Al-Mahajja Al-Bayda’, Beirut, 2010.
19. “Sahih Muslim,” by Imam Muslim Al-Naysaburi, edited by Muhammad Fu’ad Abdul-Baqi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1991.
20. “Sayyid Fadlallah and the Challenge of the Forbidden,” by Ali Hassan Sarour, Dar Al-Malak, Lebanon, 1992.
21. (Duplicate of previous reference) “Sayyid Fadlallah and the Challenge of the Forbidden,” Ali Hassan Sarour, Dar Al-Malak, 1992.
22. “The Reform Project of the Ummah: Sayyid Muhammad Hussein Fadlallah,” by Muhammad Hussein Tarheeni, Dar Al-Hujjah Al-Bayda’, Beirut, 2010.
23. “Sciences of the Qur’an,” by Muhammad Baqir Al-Hakim, Islamic Thought Assembly, Iraq, no date (4th ed.).
24. “Qur’anic Sciences According to Imam Al-Sadiq,” by Sattar Jabbar Kazem Al-Daraji, Thesis submitted to the College of Fiqh, University of Kufa, supervised by Dr. Muhammad Hussein Ali, 2007.
25. “Sciences of the Qur’an,” by Dr. Abdullah Mahmoud Shehata, Dar Gharib, Cairo, 2002.
26. “Understanding the Qur’an and Its Meanings,” by Al-Muhasibi, edited by Dr. Khaled Ramadan Ahmad, 2015.
27. “Rationality and Dialogue for Change: Sayyid Muhammad Hussein Fadlallah,” Collective Authors, Center for Civilization for Islamic Thought Development, Beirut, 2010.
28. “Dialogues on Thought, Politics, and Society,” by Najeeb Nour al-Din, Dar Al-Malak, Lebanon, 2001 (2nd ed.).
29. “The Family of Fadlallah,” by Muhammad Hadi Al-Amini, Al-Balagh Foundation, Syria, 1995.
30. “Women in Political, Social, and Islamic Thought: A Study of the Thought of Fadlallah,” by Siham Hamiyah, Dar Al-Malak, Lebanon, 2004.
31. “The Foundational Marja’iyyah: Achievements and Aspirations,” Office of Sayyid Fadlallah, Media Department, Lebanon, 2005 (3rd ed.).

32. “The Journey of a Shia Leader,” by Jamal Sankari, Dar Al-Saqqi, Lebanon, 2008.
33. “Al-Mughni,” by Ibn Qudamah, edited by Taha Al-Zayni, Cairo Library, Cairo, 1969 (1st ed.).
34. “Introduction to the Comprehensive Exegesis,” by Al-Raghib Al-Isfahani, edited by Dr. Muhammad Abdul-Aziz, University of Tanta, Faculty of Arts, 1999.
35. “Methods and Approaches of Qur’anic Exegesis,” by Muhammad Ali Al-Ridha’i Al-Isfahani, Center for Civilization for Islamic Thought Development, Beirut, 2008.
36. “Exegesis Methodologies,” by Jaafar Al-Subhani, Imam Al-Sadiq Foundation, Qom (Iran), 2010.
37. “Interpretive Approaches in Qur’anic Sciences,” by Jaafar Al-Subhani, Imam Al-Sadiq Foundation, Najaf, no date.
38. “Sources of Knowledge in Qur’anic Sciences,” by Muhammad Abdul-Azim Al-Zarqani, edited by Fawwaz Ahmad Zamarli, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1995.
39. “A Concise Introduction to Qur’anic Sciences,” by Dawood Al-Attar, Al-Alami Publishing House, Beirut, 2005.
40. Electronic Website: http://arabic.bayynat.org.lb/sira/nacha.htm
41. “Abrogation in Islamic Law,” by Ahmed Muhammad Sadiq, Master's thesis submitted to Umm Al-Qura University, Makkah, supervised by Abdul-Wahhab bin Ibrahim Abu-Sulayman, 1399 AH.
42. “Abrogation in the Qur’an: A Legislative Study,” by Mustafa Zaid, Al-Wafa Publishing House, Mansoura, Egypt, 1987 (3rd ed.).
43. “Abrogators of the Qur’an,” by Ibn Al-Jawzi, edited by Muhammad Ashraf Ali Al-Malbari, Dar Ihya’ Al-Turath, Beirut, 1984.
44. Unpublished Document: Civil Registry Record of Sayyid Muhammad Hussein Fadlallah, Appendix No. 1.